الاقتصادية الصباح
العدد 1669 - السنة السادسة
الاحد 16 ذي القعدة 1434 - الموافق 22 سبتمبر 2013
Sunday 22 September 2013 - No.1669 - 6th Year

الإمارات تخصص 1.5 مليار درهم لبناء 10 آلاف مسكن

أبوظبي – «وكالات»: خصصت دولة الامارات العربية المتحدة 1.5 مليار درهم « 408 ملايين دولار » للمرحلة الاولى لمشروع بناء 10 آلاف مسكن لمواطنين اماراتيين.

وذكرت وكالة أنباء الامارات الرسمية «وام » اليوم السبت ان المشروع الذي تنفذه «لجنة متابعة تنفيذ مبادرات رئيس الدولة» الشيخ خليفة بن زايد، يتضمن تشييد وبناء عشرة آلاف مسكن للمواطنين.

واضافت الوكالة ان الشيخ منصور بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء اعتمد عقود تنفيذ المرحلة الأولى من المشروع بقيمة اجمالية تصل الى مليار ونصف مليار درهم وتشمل مختلف امارات الدولة.

نتيجة هدوء الأوضاع السياسية في المنطقة

«بيان»: سوق الكويت شهد حالة من التفاؤل خلال الأسبوع الماضي

- صندوق النقد الدولي حذر مجدداً من عجز محتمل لميزانية الكويت في عام 2018

قال تقرير شركة بيان للاستثمار واصل سوق الكويت للأوراق المالية تسجيل المكاسب لمؤشراته الثلاثة للأسبوع الثاني على التوالي، وذلك وسط موجة شراء قوية شملت العديد من الأسهم المدرجة في السوق، سواء القيادية منها أم الصغيرة. وتأتي مكاسب السوق في ظل استمرار حالة التفاؤل في السيطرة على نفسيات المتداولين نتيجة هدوء الأوضاع السياسية في المنطقة، وتراجع حدة المخاوف من احتمال توجيه ضربة عسكرية ضد سوريا، كما وتأتي مكاسب السوق أيضاً بدعم من نشاط المجاميع الاستثمارية التي شهدت عمليات شراء قوية انعكست بشكل إيجابي على أداء المؤشرات الثلاثة في أغلب الجلسات اليومية من الأسبوع. وتابع التقرير: فصل جديد من مسلسل انتقادات الجهات الاقتصادية الدولية للسياسات الاقتصادية الكويتية، حذر «صندوق النقد الدولي» الكويت مجددا من أن ميزانية الدولة ستشهد عجزا محتملاً بعد عام 2018 إذا لم يتم معالجة مشكلة الهدر فيها، حيث انتقد ممثلي الصندوق خلال اجتماعهم مع لجنة الميزانيات والحساب الختامي في الأسبوع الماضي حجم مصروفات الدولة مقابل كفاءة الخدمات التي تقدمها في مختلف القطاعات، وتوقع الصندوق أن يتراوح سعر برميل النفط من 65 إلى 70 دولارا للبرميل من الآن وحتى العام 2018، وهو ما سيتسبب في حدوث عجز كبير في ميزانية الدولة بحسب هذه التوقعات.

وأضاف: على صعيد متصل، صدر خلال الأسبوع الماضي تقريرا عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد» توقع فيه أن تتضرر الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي وفي مقدمتها الكويت والسعودية والإمارات، وذلك نتيجة تحول بعض الدول من النفط إلى الغاز والطاقات المتجددة، إضافة إلى تراجع طلب أمريكا على النفط وزيادة إنتاجها من النفط الصخري. واشار يثبت هذا التقرير صحة توقعات صندوق النقد الدولي في شان انخفاض الطلب على النفط وتراجع أسعاره، الأمر الذي يجبر الكويت على تنويع اقتصادها، وإيجاد مصادر بديلة للدخل بعيدا عن النفط كما فعلت بعض البلدان المجاورة. ولذلك فقد أصبح من الضروري جدا أن يتم تغيير سياسة الإنفاق الحكومي في الميزانية العامة للدولة وذلك من أجل علاج المشكلة الاقتصادية التي تعيشها الكويت حاليا، فمن المعلوم أن الجزء الأكبر من الميزانية يذهب إلى الإنفاق الاستهلاكي، وذلك على حساب الإنفاق الاستثماري والتنموي، إذ أن ميزانية الدولة الأخيرة 2014/2013، والتي أقرها مجلس الوزراء مؤخرا بمرسوم ضرورة، بلغت نسبة الإنفاق الجاري فيها 84.8 في المئة، في حين أن نسبة الإنفاق الاستثماري قدرت بـ15.2 في المئة من مصروفات الميزانية التي بلغت حوالي 21 مليار دينار. إن استمرار هذا الوضع على ما هو عليه سيؤدي عاجلا أم آجلا إلى

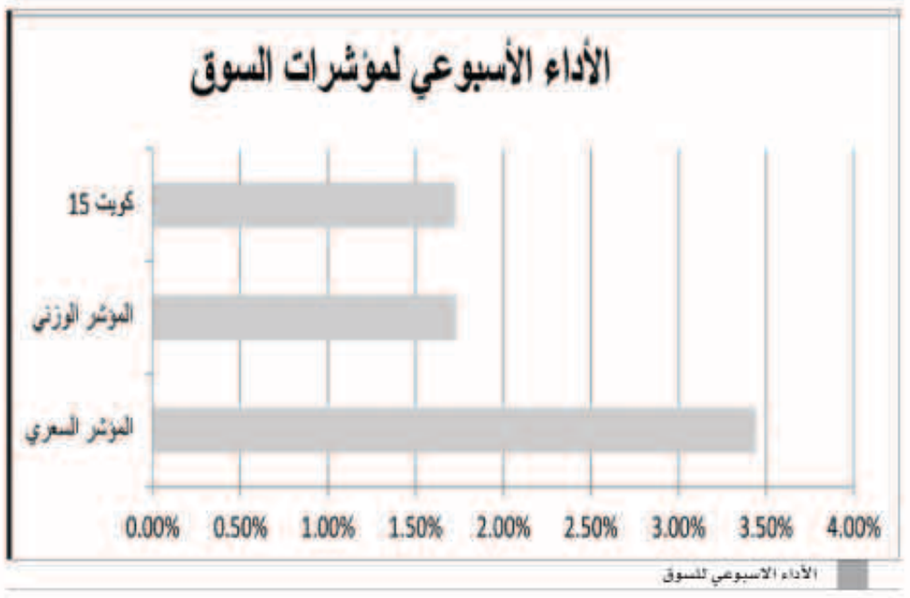

الأداء الاسبوعي للسوق

مؤشرات السوق

		المؤشر السعري	المؤشر الوزني	كويت 15
أسبوعي	الأسبوع السابق	7,848.27	462.34	1,086.87
	الأسبوع ما قبل السابق	7,587.21	454.48	1,068.42
	التغير	261.06	7.86	18.45
	%	3.44%	1.73%	1.73%
شهري	الشهر السابق	7,632.6	451.37	1,049.64
	التغير	215.70	10.97	37.23
	%	2.83%	2.43%	3.55%
سنوي	السنة السابقة	5,934.3	417.65	1,009.09
	التغير	1913.99	44.69	77.78
	%	32.25%	10.70%	7.71%

مؤشرات السوق

- عمليات شراء قوية شملت الشركات القيادية الصغيرة

عواقب ليس بمقدورنا أن نتحملها، ومنها عجز الميزانية كما تنبأ صندوق النقد الدولي وغيره من الجهات الدولية والمحلية، لذلك فلابد أن يأخذ المسئولون في الدولة بنصائح هذه الجهات، خاصة فيما يخص تنويع الاقتصاد، ومعالجة مشكلة الهدر في الميزانية وضعف الإنفاق الرأسمالي فيها، إذ أن التنمية الحقيقية للبلاد لن تتحقق في ظل استمرار هذا الوضع.

ومضى: تمكن سوق الكويت للأوراق المالية من مواصلة أداءه الإيجابي الذي يشهده هذه الفترة بدعم من القوى الشرائية التي طالت العديد من الأسهم القيادية والصغيرة، بالإضافة إلى عمليات المضاربة النشطة التي تتركز على عدد من الأسهم الصغيرة، خاصة في قطاعي العقار والخدمات المالية، الأمر الذي ساهم في تعزيز مكاسب مؤشرات السوق الثلاثة التي تمكنت من تحقيق مكاسب جيدة للأسبوع الثاني على التوالي، ولاسيما المؤشر السعري الذي اقترب من استرداد مستوى 8,000 نقطة، والذي كان قد تخطاه نزولا في أواخر الشهر الماضي.

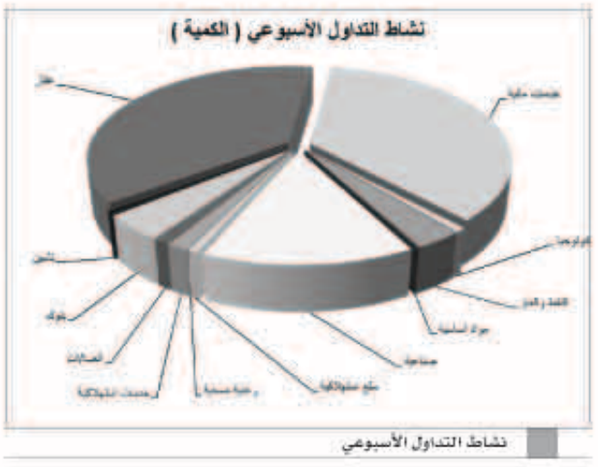

نشاط التداول الأسبوعي

- نشاط ملحوظ للمجاميع الاستثمارية في بورصة الكويت
- محاولات لرفع أسعار أسهم عدد من الشركات قبل انتهاء فترة الربع الثالث

واكمل: كما لقي السوق دعماً واضحاً خلال الأسبوع الماضي من النشاط الملحوظ للمجاميع الاستثمارية التي شهدت عمليات شراء قوية من أجل رفع أسعار أسهم شركاتها قبيل انتهاء فترة الربع الثالث من العام الجاري، الأمر الذي سينعكس بدوره على النتائج المالية لتلك الشركات.

في المقابل، لم تكن الضغوط البيعية غائبة في التأثير على تداولات الأسبوع الماضي، وهو الأمر الذي تسبب في ظهور تذبذبات حادة لمؤشرات السوق في بعض الجلسات، حيث شهد السوق عمليات جني أرباح سريعة شملت العديد من الأسهم وتركزت على الأسهم الثقيلة والقيادية بشكل خاص، مما أدى إلى تقليص مكاسب المؤشرات تارة، وتراجع بعضها تارة أخرى، وبالرغم من ذلك، فإن تلك العمليات كانت منطقية ومتوقعة، خاصة بعد الارتفاعات الكبيرة التي حققتها أسعار الكثير من الأسهم في الفترة الماضية.

على صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، قمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 32.25 في المئة، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الجاري 10.70 في المئة، في حين وصلت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 إلى 7.71 في المئة، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية 2012. وأقفل المؤشر السعري مع نهاية الأسبوع عند مستوى 7,848.27 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 3.44 في المئة عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 1.73 في المئة بعد أن أغلق عند مستوى 462.34 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 1,086.87 نقطة، بنمو نسبته 1.73 في المئة عن إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي. وقد شهد السوق هذا الأداء في ظل ارتفاع المتغيرات الأسبوعية لمؤشرات التداول بالمقارنة مع تعاملات الأسبوع الماضي، حيث زاد متوسط قيمة التداول بنسبة بلغت 47.34 في المئة ليصل إلى 56.44 مليون د.ك.، في حين سجل متوسط كمية التداول نمواً نسبته 61.30 في المئة، ليبلغ 682.03 مليون سهم.

وسجلت جميع قطاعات سوق الكويت للأوراق المالية نمواً في مؤشراتها باستثناء قطاع الرعاية الصحية الذي أنهى مؤشره تداولات الأسبوع دون أن يحقق أي تغير يذكر، في حين كان قطاع الخدمات المالية هو الأكثر ارتفاعاً، إذ أقفل مؤشره عند 1,135.38 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 6.82 في المئة. تبعه قطاع الاتصالات في المركز الثاني مع ارتفاع مؤشره بنسبة 6.32 في المئة بعد أن أغلق عند 868.08 نقطة. في حين شغل قطاع التكنولوجيا المرتبة الثالثة، حيث أغلق مؤشره مرتفعاً بنسبة 5.40 في المئة عند مستوى 1,083.70 نقطة. أما أقل القطاعات تسجيلاً للمكاسب، فكان قطاع المواد الأساسية، إذ أغلق مؤشره عند 1,130.17 نقطة مسجلاً نمواً نسبته 0.85 في المئة. وشغل قطاع العقار المركز الأول لجهة حجم التداول خلال الأسبوع الماضي، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة للقطاع 1.27 مليار سهم شكلت 37.38 في المئة من إجمالي تداولات السوق، فيما شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الثانية، إذ تم تداول نحو 1.23 مليار سهم للقطاع أي ما نسبته 35.98 في المئة من إجمالي تداولات السوق، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب قطاع الصناعية، والذي بلغت نسبة حجم تداولاته إلى السوق 14.29 في المئة بعد أن وصل إلى 487.26 مليون سهم. أما لجهة قيمة التداول، فقد شغل قطاع الخدمات المالية المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 31.01 في المئة بقيمة إجمالية بلغت 87.51 مليون د.ك.، وجاء قطاع العقار في المرتبة الثانية، حيث بلغت نسبة قيمة تداولاته إلى السوق 27.60 في المئة وبقيمة إجمالية بلغت 77.89 مليون د.ك. أما المرتبة الثالثة فشغلها قطاع البنوك، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة للقطاع 50.96 مليون د.ك. شكلت 18.06 في المئة من إجمالي تداولات السوق.

- تقرير الأمم المتحدة للتجارة توقع تضرر الصادرات النفطية لدول مجلس التعاون

استحوذت على غالبية التجارة الخارجية ما بين 16 دولة عربية

تقرير: قطر تحقق نمواً كبيراً في تجارتها السلعية

قطر تحقق نموا سريعا

حققت دولة قطر أعلى نسبة نمو في تجارتها السلعية خلال الفترة من 2008 – 2012 بواقع 72.8 في المئة بفضل القفزة الهائلة في صادراتها من الغاز، فيما حلت العراق في المركز الثاني بنسبة نمو بلغت 60.6 في المئة ثم موريتانيا في المركز الثالث بنمو بلغ 42.1 في المئة . وأشار تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار إلى أنه على صعيد أكثر الدول اعتمادا على تجارتها السلعية فقد استحوذت التجارة السلعية على غالبية التجارة الخارجية لنحو 16 دولة عربية وبنسب تراوحت ما بين 98 في المئة و 53 في المئة.

حيث حلت اليمن في المرتبة الأولى بنسبة 98 في المئة للتجارة السلعية من إجمالي تجارة السلع والخدمات لعام 2012 تلتها سلطنة عمان بحصة بلغت 96 في المئة ثم قطر بنسبة 94 في المئة. مثلت الصادرات السلعية أكثر من 62 في المئة من إجمالي التجارة السلعية العربية لعام 2012 وقد شهدت نموا واضحا خلال الفترة بين عامي 2008 و 2012 بقيمة 254.8 مليار دولار وبنسبة 23.6 في المئة من 1080 مليار دولار إلى 1335 مليار دولار. كما زادت حصة الصادرات السلعية العربية من الإجمالي العالمي بنسبة بسيطة خلال الفترة من 6.7 في المئة إلى 7.3 في المئة. واحتلت قطر وموريتانيا والكويت قائمة أعلى الدول نموا في صادراتها السلعية خلال الفترة بين عامي 2008 و 2012 بنسب 90.9 في المئة و 39.85 في المئة و 38.35 في المئة على التوالي. وقد حلت السعودية في المرتبة الأولى كأكبر مُصدر عربي للسلع خلال العام المشار إليه بحصة بلغت 27.6 في المئة من الإجمالي العربي تلتها الإمارات بحصة 22.5 في المئة ثم قطر بحصة بلغت 9.6 في المئة. وعلى صعيد متصل قدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية « الأونكتاد «حجم التجارة العربية البينية بنحو 105.1 مليار دولار عام 2012 وذلك بزيادة عن تقديرات التجارة العربية البينية الصادرة عن التقرير الاقتصادي العربي الموحد والبالغ حجمها نحو 93.9 مليار دولار لعام 2011 وعن تقديرات عام 2010 والبالغ حجمها نحو 78.5 مليار دولار.

وتستحوذ كل من السعودية والإمارات على نحو 48.5 في المئة من إجمالي الصادرات العربية البينية حيث حلت السعودية في المركز الأول بصادرات قيمتها 26.3 مليار دولار وبنسبة 25 في المئة من الإجمالي تلتها الإمارات بقيمة 24.8 مليار دولار وبنسبة 23.5 في المئة ثم حلت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 8.2 مليار دولار وبنسبة 7.2 في المئة. وفي المقابل تستحوذ أيضا كل من الإمارات والسعودية على 25.7 في المئة من إجمالي الواردات العربية البينية حيث حلت الإمارات في المركز الأول بواردات قيمتها 15.3 مليار دولار من بقية الدول العربية وبنسبة 14.6 في المئة من الإجمالي تلتها السعودية بقيمة 11.6 مليار دولار وبنسبة 11 في المئة ثم حلت سلطنة عمان في المرتبة الثالثة بقيمة 10 مليارات دولار وبنسبة 9.5 في المئة. وفيما يتعلق بتأثير الاتفاقات التجارية والترتيبات الإقليمية على التجارة العربية البينية تشير الإحصاءات إلى أن التجارة البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي الست تقدر بنحو 46 مليار دولار لعام 2012 بنسبة 43.7 في المئة من الإجمالي العربي البالغ 105.1 مليارات دولار وذلك رغم تشابه اقتصادات تلك الدول وهيكل إنتاجها وتجارتها. وقد حلت الإمارات في المرتبة الأولى كأكبر مساهم في التجارة البينية الخليجية بنسبة 64.3 في المئة بصادرات قيمتها 17 مليار دولار لدول المجلس وواردات قيمتها 12.6 مليار دولار.

كما تشير الإحصاءات إلى أن التجارة البينية بين دول المغرب العربي الخمس» ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا » تقدر بنحو 5.7 مليارات دولار لعام 2012 بنسبة 0.5 في المئة فقط من الإجمالي العربي البالغ 105.1 مليارات دولار وذلك رغم تنوع اقتصادات تلك الدول وهيكل إنتاجها وتجارتها. وقد حلت تونس في المرتبة الأولى كأكبر مساهم في التجارة البينية الخليجية بنسبة 73 في المئة بصادرات قيمتها 2.1 مليار دولار لدول المغرب العربي وواردات قيمتها 2.1 مليار دولار.

وقد شهدت الفترة الأخيرة المزيد من اندماج اقتصاديات الدول العربية في التجارة الدولية بزيادة معدلات التصدير والاستيراد، وبالتالي زيادة تأثير وتأثر هذه الاقتصاديا بالتطورات الاقتصادية العالمية، بحيث أصبحت الدول العربية أكثر اعتمادا وانكشافا على العالم الخارجي، وزادت نسبة التجارة الخارجية العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول العربية في المتوسط، وبشكل متواصل، من نحو 65 في المئة في العشرية الأخيرة من القرن الماضي إلى نحو84.9 في المئة خلال الفترة 2000 – 2007، ثم إلى نحو 92.1 في المئة للفترة 2009 – 2012.

وفي ظل زيادة التحديات الاستراتيجية في المنطقة العربية والتغيرات المتسارعة في الأنظمة الاقتصادية والتجارة الدولية وتنامي تأثير المنظمات والمؤسسات العالمية وظهور وزيادة التكتلات الاقتصادية الدولية، يعتبر تنمية التجارة الخارجية من المداخل الرئيسية لتحقيق مزيد من التكامل الاقتصادي بين مجموعة الدول العربية عبر تنمية التجارة العربية البينية. فقد سعت دول المنطقة إلى إرساء قواعد ثابتة لاستدامة نمو التجارة العربية البينية من خلال عقد الاتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة وتنفيذ برامج مشتركة لتمويل وضمان التجارة العربية، بالإضافة إلى إنشاء مناطق التجارة الحرة بين بعض الدول العربية. ويأتي اهتمام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بهذا المحور انطلاقا من دورها التاريخي الرامي إلى تشجيع صادرات الدول العربية للأسواق العربية والخارجية.

شدد على أهمية إنجاز العملية بأسرع وقت لاستمرار الخدمة

الفوزان: «بيتك» يقدم تسهيلات لعملائه لتحديث بياناتهم

قال رئيس الخدمات المصرفية للأفراد في بيت التمويل الكويتي «بيتك» محمد ناصر الفوزان إن تحديث العملاء لبياناتهم الشخصية يسهل عملية التواصل معهم في مختلف الظروف ما يضمن لهم استمرار تقديم الخدمات المصرفية بالإضافة إلى سهولة التواصل معهم، مشيدا بتجاوب عدد كبير من العملاء الذين تفاعلوا مع الحملة التي تم إطلاقها خلال الأشهر الأخيرة ودعا البقية الذين لم يحدثوا بياناتهم بعد بضرورة مراجعة أقرب فرع لإتمام ذلك. وأوضح الفوزان في تصريح صحافي بأن «بيتك» مستمر في تحديث بيانات العملاء من خلال الفروع الـ 58 والمنتشرة في أنحاء الكويت بعملية سريعة وسهلة، مشيرا إلى أن هذه الخطوة تأتي استجابة لمتطلبات الجهات الرقابية وسيتم إيقاف العمليات الرئيسية بما فيها السحب والإيداع الآلي في وقت لاحق عن جميع العملاء الذين لم يقوموا بالتحديث. وتابع: يستطيع العميل من خلال زيارته

محمد الفوزان

لأي من فروع «بيتك» القيام بتحديث بياناته في وقت قصير، حيث تفتح الفروع في المناطق السكنية أبوابها للجمهور من الثامنة والنصف صباحا وحتى الثالثة بعد الظهر، وفرع مجمع الوزارات من الثامنة والنصف صباحا حتى الثانية ظهرا، كما بإمكانهم تحديث البيانات خلال الفترة المسائية من الخامسة وحتى السابعة مساء في فروع المناطق التجارية والتي تستقبل عملاءها في الفترة الصباحية من التاسعة وحتى الواحدة ظهرا ما عدا فرعي الأفنيوز وشارع ابن خلدون من العاشرة صباحا وحتى الثانية ظهرا. وأضاف الفوزان أنه بإمكان العملاء المتواجدين خارج الكويت تحديث بياناتهم بطباعة النموذج الموجود على الموقع الالكتروني HYPERLINK «http://www.kfh.com/» www.kfh.com وتعبئته واعتماده وإرساله مرفقا بصورة البطاقة المدنية إلى «الكويت– الصفاة– الرمز البريدي –13110 صندوق بريد –24989 بيت التمويل الكويتي–إدارة الفروع» حيث سيتم تحديث بياناتهم فور وصول البريد،كما أن النموذج الخاص بتحديث البيانات يمكن للعملاء طباعته وتعبئته بحيث يكون جاهزا ومستوفيا كافة المعلومات المطلوبة قبل الذهاب إلى الفرع، مما يساعد على انجاز عملية تحديث المعلومات بأسرع وقت ممكن وبأقل جهد للموظف والعميل.

«شل» تبدأ الإنتاج التجريبي بحقل «مجنون»

قال مسؤول عراقي إن شركة رويال دانتش شل بدأت الإنتاج التجريبي من حقل مجنون النفطي العراقي. وحسب المصدر نفسه فإن استئناف الإنتاج في الحقل سوف يستمر بشكل تجريبي حتى نهاية الشهر الجاري، موضحا أنه من المتوقع أن يصل إلى نحو 190 الف برميل يوميا الشهر المقبل.

يذكر أن شركة شل تتولى إدارة حقل مجنون النفطي، الذي يعد واحدا من أربعة حقول عملاقة في الجنوب. ويعول عليه العراق لمضاعفة إنتاجه الذي يبلغ حاليا نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا إلى مثليه على الأقل. ويتوقع العراق –ثاني أكبر منتج في منظمة اوبك– أن يرتفع إنتاجه إلى 400 الف برميل يوميا بنهاية العام الجاري وأن يساهم حقل مجنون بجزء كبير من هذه الزيادة.